مركز حمورابي

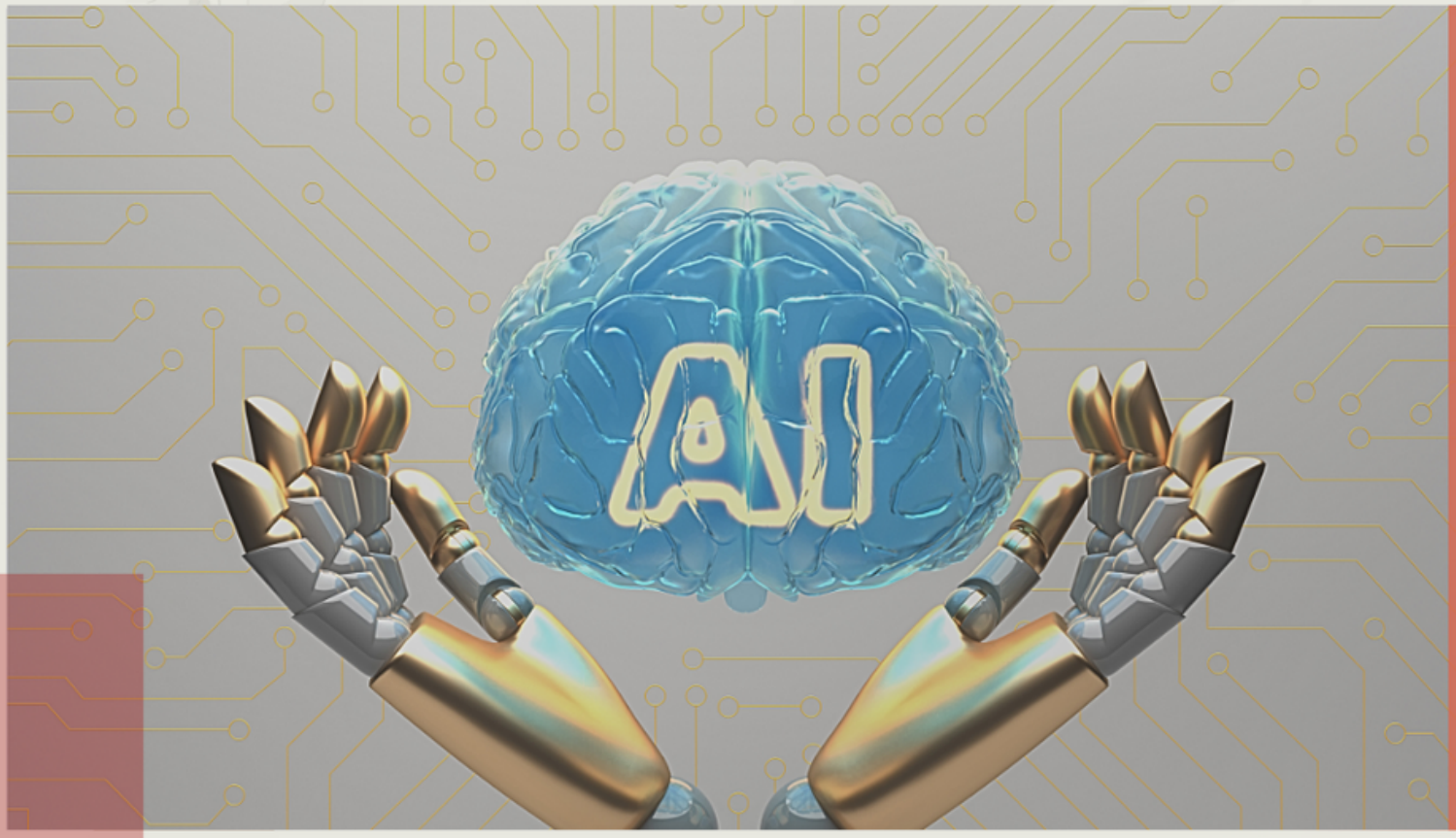

عالم منقسم حول الذكاء الاصطناعي

عالم منقسم حول الذكاء الاصطناعي الجغرافيا السياسية تقف في طريق التنظيم العالمي للتكنولوجيا القوية

بقلم عزيز حق
ترجمة : صفا مهدي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

1 نيسان **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

في نوفمبر 2023، أصدرت عدة بلدان بيانًا مشتركًا يعد بتعاون دولي قوي لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي. وبشكل مفاجئ بالنسبة للدول التي تختلف غالبًا في الآراء بشأن الشؤون التنظيمية، وقعت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جميعًا على البيان، الذي قدم رؤية معقولة وشاملة حول كيفية التعامل مع مخاطر الذكاء الاصطناعي "الحدودي" - وهي الأنواع المتقدمة من النماذج التوليدية التي يمثلها (شات جي بي تي). وشدد البيان على إمكانية إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في "نشر المعلومات المضللة" وتفجير المخاطر "الخطيرة وحتى الكارثية" في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجيا الحيوية. وفي الشهر نفسه، وافق المسؤولون الأمريكيون والصينيون على إجراء محادثات في الربيع بشأن التعاون في تنظيم الذكاء الاصطناعي. وسوف تركز هذه المحادثات أيضًا على كيفية التعامل مع مخاطر التكنولوجيا الجديدة وضمان سلامتها.

من خلال التحليل الشامل للبيانات المتعددة الجنسيات والحوارات الثنائية، يتضح أن هناك توحيداً دولياً في إطار تنظيم الذكاء الاصطناعي. يُظهر الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس الأمريكي جو بايدن في أكتوبر 2023، والذي تم تبنيه من قبل البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2023 تحت عنوان "قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي"، والذي من المتوقع الانتهاء منه في وقت لاحق من هذا العام، بالإضافة إلى قائمة الصين الأخيرة للوائح المتعلقة بهذا الموضوع، والتي تشير إلى درجة مذهلة من التقارب بين الأنظمة الدولية المختلفة. تتفق هذه الأنظمة بشكل واسع على هدف مشترك يتمثل في منع سوء استخدام الذكاء الاصطناعي دون التأثير على الابتكار في هذا المجال. يطرح المتفائلون اقتراحات لإدارة دولية أكثر توثيقاً للذكاء الاصطناعي، وتشمل الأفكار التي قدمها المحلل الجيوسياسي إيان بريمر ورجل الأعمال مصطفى سليمان، والخطة التي قدمها سليمان وإريك شميدت، الرئيس التنفيذي السابق لشركة (كوكل)، في مقال نشرته صحيفة Financial Time ، حيث دعوا إلى إنشاء لجنة دولية تشبه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، "لإبلاغ الحكومات بالحالة الحالية لقدرات الذكاء الاصطناعي وتقديم توقعات قائمة على الأدلة حول المستقبل ".

تعكس الخطط الطموحة لتطوير نظام حكم عالمي جديد للذكاء الاصطناعي تحديات واقعية تواجهها، وهي الواقعية الباردة. يبدو أن القوى العظمى، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تعلن عن استعدادها للتعاون في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، ولكن سلوكياتها توحي بوجود توجه نحو منافسة وتشرذم في المستقبل. بدأت تظهر أنظمة قانونية متباينة قد تعيق أي جهود للتعاون، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا الرئيسية مثل أشباه الموصلات، ووضع المعايير التقنية، وتنظيم البيانات والخوارزميات. هذا المسار لا يؤدي إلى إنشاء منظومة عالمية متكاملة للذكاء الاصطناعي مع قواعد موحدة، بل ينتج عنه مشهد متشظٍ لكتل منافسة، وهو مشهد يهدد بتقسيم الجهود المتمثلة في توظيف الذكاء الاصطناعي لصالح الجميع. هذا الواقع ينبع من التوترات الجيوسياسية والمصالح المتنافسة.

التوترات الجيوسياسية

رقائق على أكتافهم (عبء إضافي على أكتافهم)

واحدة من أبرز الصراعات المتنازع عليها في مجال الذكاء الاصطناعي هي الصراع المستمر بين الصين والولايات المتحدة حول أسواق أشباه الموصلات العالمية. في أكتوبر 2022، أصدرت وزارة التجارة الأمريكية أول نظام ترخيص شامل لتصدير الرقائق المتقدمة وتكنولوجيا صناعة الرقائق. هذه الرقائق ضرورية لتصنيع الأجهزة التي تدعم طرازات متقدمة من الذكاء الاصطناعي، والتي تُستخدم بواسطة شركات مثل OpenAI وAnthropic ، بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل في حدود التكنولوجيا.

تشمل ضوابط التصدير ليس فقط الشركات الأمريكية، ولكن أي شركة تصنيع تستخدم تقنيات أو برمجيات أمريكية، مما يعني أن لوائح مراقبة الصادرات في واشنطن تمتد إلى نطاق عالمي. في أغسطس 2023، فرضت الصين ضوابط تصدير خاصة بها على المواد الأساسية مثل النيوديميوم والجرمانيوم، وهما من المكونات الأساسية لتصنيع الرقائق. وبعد شهرين، قامت إدارة بايدن بتشديد اللوائح السابقة عن طريق توسيع نطاق منتجات أشباه الموصلات المشمولة فيها.

والمنافسة المتبادلة على أشباه الموصلات ممكنة لأن قانون التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية لا يمنع الحكومات بما فيه الكفاية من فرض ضوابط على الصادرات. نادرا ما عالجت الهيئة هذه القضية في الماضي. ومنذ أن قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بتحييد هيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية في عام 2018 من خلال منع تعيين أعضاء جدد، كان هناك احتمال ضئيل لقواعد رسمية جديدة يمكن تطبيقها بمصداقية من قبل مؤسسة عالمية موثوقة. نتيجة لذلك، يؤدي هذا التراشق في حرب الرقائق بين الصين والولايات المتحدة إلى تآكل التجارة الحرة ووضع سوابق مزعزعة للاستقرار في قانون التجارة الدولي. من المرجح أن يعملوا كبديل كامل لمثل هذا القانون على المدى القريب، مما يضمن مستويات أقل من التجارة وتوترات جيوسياسية أكبر.

من غير المناسب أن نغفل أهمية "حرب الرقائق"، فهي الجبهة الأكثر شهرة في ساحة المنافسة حول المكونات الأساسية للذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، ليس هذا هو الصراع الوحيد، فمنطقة صراع أخرى تتعلق بالمعايير الفنية. منذ فترة طويلة، كانت هذه المعايير تدعم استخدام أي تكنولوجيا رئيسية. لنتخيل محاولة بناء خط سكة حديد عبر الولايات المتحدة إذا كان لكل ولاية معيارًا مختلفًا لمسارات القطارات. مع ظهور العصر الرقمي، زادت أهمية المعايير لتمكين إنتاج وشراء المنتجات المعقدة على نطاق عالمي.

على سبيل المثال، يحتوي هاتف iPhone 13

على ما يقرب من 200 جزء، من مصادر تتجاوز ال ـ12 دولة مختلفة. لتعمل هذه العناصر المتباينة بشكل متناغم، وتصنع جسمًا يمكنه التواصل مع الأبراج الخلوية والأقمار الصناعية وإنترنت الأشياء، فمن الضروري أن تتفق على مجموعة من المواصفات الفنية. اختيار هذه المعايير له آثار عميقة، فهو يحدد إمكانية تحويل الابتكارات إلى منتجات تجارية ناجحة وحصص في السوق. كما قال رجل الصناعة الألماني فيرنر فون سيمنز في نهاية القرن التاسع عشر: "من يمتلك المعايير، يمتلك السوق ".

وفي الوقت الحاضر، تتفاوض مجموعة من الهيئات غير المعروفة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وفرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت بشأن المعايير التقنية للتكنولوجيا الرقمية بوجه عام. وتضطلع هذه الهيئات، التي يوجد مقرها في جنيف وتعمل كمنظمات غير ربحية أو كمؤسسات تابعة للأمم المتحدة، بدور رئيسي في تحديد شروط التجارة الرقمية العالمية والمنافسة. يصوت أعضاء هذه المؤسسات على المعايير بحكم الأغلبية. حتى الآن، سيطر المسؤولون والشركات الأمريكية والأوروبية على هذه المنتديات. لكن هذا يتغير.

في العقدين الماضيين، تولت الصين بشكل متزايد أدوارًا قيادية في اللجان الفنية للعديد من هذه الهيئات، حيث عززت بشكل غير وثيق معاييرها المفضلة. منذ عام 2015، قامت بدمج معاييرها الفنية الخاصة في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، وهي برنامج استثمار عالمي واسع النطاق للبنية التحتية. اعتبارًا من عام 2019، توصلت إلى 89 اتفاقية توحيد مع 39 دولة ومنطقة. في مارس 2018، أطلقت الصين استراتيجية أخرى، «معيار الصين 2035»، داعية إلى دور صيني أقوى في وضع المعايير الدولية والمطالبة بتنسيق مدني عسكري أكبر داخل الصين بشأن اختيار المعايير. كما هو متوقع، استجاب بعض محللي الصناعة في الولايات المتحدة بدعوة واشنطن إلى مكافحة "بشكل أكثر استباقية، التأثير الصيني على هيئات وضع المعايير".

ليست المرة الأولى التي تتورط فيها المعايير الفنية في التوترات الجيوسياسية. في أغسطس 2019، أدت العقوبات الأمريكية على شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي إلى قيام الصين بوضع معاييرها الخاصة لكفاءة الطاقة والتي كانت غير متوافقة مع المعايير الغربية. وكانت النتيجة انهيار المعايير الفنية لإدارة كيفية عمل مراكز البيانات الضخمة، التي تشكل أهمية مركزية للاقتصاد الرقمي. وفي سياق الذكاء الاصطناعي، فإن الأسواق التي تفصلها معايير فنية مختلفة من شأنها أن تعمل على إبطاء انتشار الأدوات الجديدة. كما أنه سيجعل من الصعب تطوير حلول تقنية يمكن تطبيقها عالميًا على مشاكل مثل المعلومات المضللة أو المواد الإباحية المزيفة. في الواقع، فإن المشاكل التي حددتها القوى العظمى على أنها مهمة لمعالجتها بشكل مشترك، ستصبح أكثر صعوبة في حلها.

فعلًا، بدأت الانقسامات تظهر حول المعايير التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، ينص قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي على استخدام "تدابير إدارة المخاطر المناسبة". يهدف القانون إلى تحديد هذه التدابير عن طريق ثلاث منظمات مستقلة لوضع المعايير التي تتناسب مع سياق مخاطر سلامة الذكاء الاصطناعي. ومن الواضح أن الهيئات الثلاث المحددة في التشريع حتى الآن هي هيئات أوروبية، وليست الهيئات الدولية المذكورة سابقًا. يُظهر هذا الجهد بوضوح التمييز بين اللوائح الأوروبية ونظيراتها الأمريكية والصينية، ويُعد خطوة نحو بلورة معايير متعلقة بالذكاء الاصطناعي.

مواردهم السوداء (الغامضة)

لا يقتصر الصراع الجيوسياسي على تشكيل مشهد تنظيمي دولي جديد للسلع المادية التي تشكل الذكاء الاصطناعي. كما أنه يزيد من حدة الانقسامات حول الأصول غير الملموسة اللازمة للتكنولوجيا. مرة أخرى، يرسخ النظام القانوني الناشئ نظامًا عالميًا منقسمًا من المرجح أن تفشل فيه الحلول الجماعية ذات القاعدة العريضة.

أحد الجوانب الأساسية غير الملموسة والمهمة للذكاء الاصطناعي هو البيانات. تعتمد أدوات الذكاء الاصطناعي مثل (**شات جي بي تي**)

على مجموعات ضخمة من البيانات كقاعدة لعملها. ومع ذلك، لكي تكون فعالة، فإنها تحتاج أيضًا إلى دفعات إضافية من البيانات المستهدفة. الأدوات الاصطناعية المولدة، التي تستطيع إنتاج فقرات من النصوص أو الفيديوهات الموسعة استنادًا إلى مطالبات موجزة، تكون قوية بشكل لا يصدق. ومع ذلك، غالبًا ما تكون غير ملائمة للمهام المحددة بشكل كبير. فمن الضروري ضبطها باستخدام مجموعات بيانات أصغر وأكثر تخصيصًا لتنفيذ مهام معينة. على سبيل المثال، قد تقوم شركة باستخدام أداة ذكاء اصطناعي مولدة لروبوت خدمة العملاء الخاص بها بتدريب تلك الأداة على نصوص تفاعلات العملاء الخاصة بها. باختصار، يتطلب الذكاء الاصطناعي مخازن ضخمة من البيانات بالإضافة إلى مجموعات بيانات صغيرة ومتخصصة بشكل أكبر.

وبالتالي، ستظل الشركات والدول تتنافس باستمرار على الوصول إلى أنواع مختلفة من البيانات. الصراع الدولي حول تدفقات البيانات ليس بالأمر الجديد: فقد دارت مواجهات متكررة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول الشروط التي يُسمح بموجبها للبيانات بعبور المحيط الأطلسي، خاصة بعد إلغاء اتفاقية الملاذ الآمن التي سمحت للشركات بنقل البيانات بين الخوادم في الولايات المتحدة وأوروبا من قبل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في عام 2015. ومع ذلك، ازداد حجم هذه الخلافات بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما يجعل من الصعب على البيانات عبور الحدود الوطنية.

حتى وقت قريب، كانت الولايات المتحدة تنادي بنموذج لنقل البيانات العالمي بشكل حر انطلاقًا من التزامها بالأسواق المفتوحة وكونها ضرورة للأمن القومي، معتقدة أن العالم المتكامل سيكون أكثر أمانًا. وقد كانت واشنطن تستخدم بشكل عدواني الاتفاقيات التجارية الثنائية لتعزيز هذه الرؤية. بالمقابل، منذ فترة طويلة، يعكس القانون الأوروبي مستوى أعلى من الحذر بشأن خصوصية البيانات. وفي الوقت نفسه، اتخذت الصين والهند تشريعات محلية تفرض بطرق مختلفة "توطين البيانات"، مع فرض قيود أكبر على تدفق البيانات عبر الحدود.

منذ احتل الذكاء الاصطناعي مكانته في القمة، تغيرت هذه الديناميات بشكل كبير. خففت الهند مؤخرًا من قيودها، مشيرة إلى استعدادها للسماح بتدفق بيانات أكبر إلى الدول الأخرى - مما يمنحها نفوذًا أكبر في شروط التجارة الرقمية العالمية. يبدو أيضًا أن الصين تخفف من قيود التوطين مع تعثر اقتصادها، مما يتيح للشركات المزيد من الحرية في تخزين البيانات خارج حدود الصين. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تسير في اتجاه مغاير بشكل مدهش. يمارس السياسيون الأمريكيون الضغط على شركات مثل تطبيق التواصل الاجتماعي (**تيك توك**)

بسبب مخاوف من علاقتها بالحكومة الصينية، مما يدفع هذه الشركات إلى الالتزام بتقييد تدفق البيانات إلى الصين. في أكتوبر 2023، أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة عن تخلي الحكومة الفيدرالية عن مطالبها الطويلة الأمد في منظمة التجارة العالمية لحماية تدفقات البيانات عبر الحدود وحظر التوطين القسري للبيانات. إذا استمرت واشنطن في هذا الاتجاه، فقد يكون العالم على وشك فقدان أحد المدافعين الرئيسيين عن حرية تدفق البيانات، مما قد يؤدي إلى مزيد من التوطين للبيانات.

أخيرًا، بدأت المنافسة العالمية في الظهور حول ما إذا كان بإمكان الدول المطالبة بالكشف عن الخوارزميات التي تكمن وراء أدوات الذكاء الاصطناعي ومتى. على سبيل المثال، يتطلب قانون الذكاء الاصطناعي الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي من الشركات الكبيرة توفير وصول الوكالات الحكومية إلى الأعمال الداخلية لنماذج معينة للتأكد من أنها قد لا تضر بالأفراد. وبالمثل، فإن اللوائح الصينية الأخيرة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي المستخدمة لإنشاء محتوى (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي) تتطلب من الشركات التسجيل لدى السلطات وتحد من استخدامات تقنيتها. نهج الولايات المتحدة أكثر تعقيدًا - وليس متماسكًا تمامًا. من ناحية أخرى، يتطلب الأمر التنفيذي لبايدن في أكتوبر 2023 كتالوجًا من الإفصاحات حول «نماذج الأساس ذات الاستخدام المزدوج» - وهي نماذج متطورة يمكن أن يكون لها استخدامات تجارية وأمنية. من ناحية أخرى، تضمنت الصفقات التجارية التي اتبعتها إدارتا ترامب وبايدن العديد من الأحكام التي تحظر على الدول الأخرى فرض أي إفصاح في قوانينها عن «رمز المصدر المناسب والخوارزميات». في الواقع، يبدو أن موقف الولايات المتحدة يطالب بالإفصاح في الداخل مع منعه في الخارج.

على الرغم من أن هذا النوع من التنظيم فيما يتعلق بالخوارزميات لا يزال في مراحله الأولى، فإنه من المحتمل أن تتبع البلدان المسار الذي نحته تنظيم البيانات العالمي نحو التجزئة. نظرًا لأهمية قرارات التصميم الفني، مثل تقنية الذكاء الاصطناعي التي تستخدم مقاييس دقيقة للتحسين، فمن المرجح أن تسعى الدول لإجبار الشركات على الكشف عن تلك القرارات - ولكن أيضًا لمحاولة منع تلك الشركات من مشاركة هذه المعلومات مع الحكومات الأخرى.

الأمور مائلة للانهيار

في عصر التصميم العالمي الذي يعاني من التحديات، كانت القوى العظمى في البداية متفائلة بشأن التعامل مع الذكاء الاصطناعي. كان هناك اتفاق واسع في بكين وبروكسل وواشنطن على خطورة الذكاء الاصطناعي وضرورة التعاون الدولي لمواجهته.

ومع ذلك، فإن الدول لم تلتزم بهذا الاتجاه. بدلاً من ذلك، يشارك البلدان في صراعات خفية وغامضة حول الجوانب المادية وغير الملموسة للذكاء الاصطناعي بدلاً من دعم جهود إنشاء إطار قانوني واضح لإدارته. سيكون النظام القانوني الناتج عن ذلك متشابكًا بشكل غير مفهوم، مما يترك الدول متشككة في بعضها البعض ويقوّض النوايا الحسنة.

من المرجح أن يزيد النظام الناشئ من صعوبة جمع المعلومات وتقييم مخاطر التكنولوجيا الجديدة، وقد يصعّب إيجاد حلول عالمية، مثل إنشاء فريق حكومي دولي مختص بالذكاء الاصطناعي.
النظام القانوني المجزأ يمكن أن يسهم في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي كأدوات للصراع الجيوسياسي، مما يتيح للدول تعزيز سلطاتها على حساب الآخرين وتقويض الديمقراطيات من الداخل.
إذا لم يتم التوصل إلى جهد عالمي لتنظيم الذكاء الاصطناعي، فسيكون هناك الكثير مما يمكن أن يضيع.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية